قانون رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٩٤

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الإسكندرية عن السنة المالية ٩١ / ١٩٩٢

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يربط حساب ختامى كل من الاستخدامات والإيرادات الفعلية للهيئة العامة لنقل لركاب بمحافظة الإسكندرية عن السنة المالية ٩١ / ١٩٩٢ بمبلغ ١٢٩٥٣٣٨١٠ جنيهات (فقط وقدره مائتان وتسعة وعشرون مليونا وخمسمائة وثلاثة وثلاثون ألفا وثمانمائة وعشرة جنيهات لاغير) وذلك وفقاً لما يلى :

أولا : الاستخدامات الجارية :

يربط حساب ختامى الاستخدامات الجارية عن السنة المالية ٩١ / ١٩٩٢ بمبلغ ١٤٧٩٥٤٠١٢ جنيها (فقط وقدره مائة وسبعة وأربعون مليونا وتسعمائة وأربعة وخمسون ألفا واثنا عشر جنيها لاغير) موزعا على البابين التاليين :

(أ) الباب الأول : أجور بمبلغ ٣٤١٥٧١٣٨ جنيها .

(ب) الباب الثانى : النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٣٧٩٦٨٧٤ جنيها .

ثانيا : الاستخدامات الرأسمالية :

يربط حساب ختامى الاستخدامات الرأسمالية عن السنة المالية ٩١ /١٩٩٢ بمبلغ ٨١٥٧٩٧٩٠٠ جنيها (فقط وقدره واحد وثمانون مليونا وخمسمائة وتسعة وسبعون ألفا وسبعمائة وثمانية وتسعون جنيها لاغير) موزعا على البابين التاليين :

(أ) الباب الثالث : الاستخدامات الاستثمارية بمبلغ ١٣١٦٧٢٠٣ جنيهات .

(ب) الباب الرابع : التحويلات الرأسمالية بمبلغ ٦٨٤١٠٠٩٥ جنيها .

ثالثا : الإيرادات الجارية :

يربط حساب ختامى الإيرادات الجارية بالباب الثانى - الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية عن السنة المالية ٩١ /١٩٩٢ بمبلغ ١٢٠٤٧٩٥٤ جنيها (فقط ومقدره مائة وسبعة وأربعون مليونا وتسعمائة وأربعة وخمسون ألفا واثنا عشر جنيها لا غير) .

رابعا : الإيرادات الرأسمالية :

يربط حساب ختامى الإيرادات الرأسمالية عن السنة المالية ٩١ /١٩٩٢ بمبلغ ٨١٥٧٩٧٠٨ جنيها (فقط وقدره واحد وثمانون مليونا وخمسمائة وتسعة وسبعون ألفا وثمانمائة وثمانية وتسعون جنيها لاغير) موزعا على البابين التاليين :

(أ) الباب الثالث : الإيرادات الرأسمالية المتنوعة بمبلغ ٦٤٤٩٤٦٧٨ جنيها .

(ب) الباب الرابع : القروض والتسهيلات الائتمانية بمبلغ ١٧٠٨٥١٢٠ جنيها .

(المادة الثانية)

تعدل اعتمادات الاستخدامات الجارية بموازنة الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الإسكندرية عن السنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ١١٩٨٩١٧٧ جنيها (فقط وقدره أحد عشر مليونا وتسعمائة وتسعة وثمانون ألفا ومائة وسبعة وسبعون جنيها لاغير) وذلك لمواجهة الزيادات التى وقعت بالباب الأول - الأجور بمبلغ ٥٢٨١٣٨ جنيها ، وبالباب الثانى - النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ١١٤٦١٠٣٩ جنيها ، وذلك مقابل زيادة الإيرادات الجارية بالباب الثانى - الإيرادات الجارية - عجز مرحل - وفقا لما أسفرت عنه الحسابات الختامية للهيئة .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢١ رجب سنة ١٤١٥ هـ .

(الموافق ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٩٤ م) .